

محكم ومقيم علمياً

المالية العامة والقانون المالي والضريبي

الجزء الأول

الأستاذ الدكتور

عادل العلي

عميد كلية الادارة والاقتصاد / عميد كلية الحقوق / جامعة الموصل - سابقاً
عميد كلية الحقوق - جامعة الإسراء

محكم بموجب كتاب عمادة البحث العلمي

في جامعة الإسراء رقم ج س / ب ع - 57



الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة



إثراه للنشر والتوزيع

Ithraa Publishing and Distribution

الأردن

مكتبة الجامحة

UNIVERSITY BOOK SHOP

الشارقة



فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
17	القسم الأول المالية العامة
19	الفصل التمهيدي تعريف المالية العامة
19	المبحث الأول: طبيعة ونطاق علم المالية العامة أولاً: الحاجات العام.....
22	ثانياً: المالية العامة والمالية الخاصة.....
23	ثالثاً: العلاقة بين المالية العامة والعلوم الأخرى.....
27	رابعاً: عناصر المالية العامة.....
27	المبحث الثاني: تطور المالية العامة.....
30	أولاً : مرحلة المالية العامة المحايدة.....
33	ثانياً: مرحلة المالية العامة المتدخلة.....
33	المبحث الثالث: تعريف المالية العامة
35	الباب الأول النفقات العامة
37	الفصل الأول ماهية النفقة العامة
38	المبحث الأول تعريف النفقة العامة
38	أولاً: النفقة العامة مبلغ نقدی.....
40	ثانياً: النفقة العامة يقوم بها شخص عام.....
42	ثالثاً الغرض من الإنفاق.....
43	المبحث الثاني قواعد النفقة العامة.....
43	أولاً : قاعدة المنفعة.....
44	ثانياً: قاعدة الاقتصاد.....
45	ثالثاً: قاعدة الترخيص.....
45	رابعاً: العدالة في توزيع الإنفاق.....
47	الفصل الثاني حجم النفقات العامة
47	المبحث الأول: دور الدول وأثرها في حجم الإنفاق
48	أولاً: الدولة الحارسة (المحايدة).....
49	ثانياً: الدولة المتدخلة.....
50	ثالثاً: الدولة المنتجة

51	المبحث الثاني: العوامل الاقتصادية وأثرها في حجم النفقات
51	أولاً: أثر مستوى النشاط الاقتصادي
52	ثانياً: أثر طبيعة البنيان الاقتصادي
53	المبحث الثالث: العوامل المالية وأثرها في حجم الإنفاق
55	الفصل الثالث
55	ظاهرة التزايد المستمر للنفقات العامة
58	المبحث الأول: الأسباب الظاهرة
58	أولاً: انخفاض قيمة النقود
60	ثانياً: التغيير في أساليب الحسابات الحكومية
62	ثالثاً: زيادة السكان واتساع مساحة الدولة
63	المبحث الثاني: الأسباب الحقيقة
64	أولاً: الأسباب الاقتصادية
65	ثانياً: الأسباب الاجتماعية
66	ثالثاً: الأسباب الإدارية
67	رابعاً: الأسباب السياسية
68	خامساً: الحروب
69	المبحث الثالث: تطور حجم النفقات العامة في الأردن
72	الفصل الرابع
72	تقسيم النفقات العامة
72	المبحث الأول: التقسيمات العلمية
73	أولاً: تقسيم النفقات العامة من حيث انتظامها
74	ثانياً: تقسيم النفقات العامة حسب مقابلتها
76	ثالثاً: تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها
76	رابعاً: تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها
77	خامساً: تقسيم النفقات العامة حسب قابلية منافعها للتجزئة
77	المبحث الثاني: التقسيمات العملية (التطبيقية)
78	أولاً: التقسيمات الإدارية
78	ثانياً: التقسيمات الوظيفي
78	ثالثاً: التقسيمات الاقتصادية (النوعي)
79	المبحث الثالث: تقسيم النفقات العامة في الموازنة العامة الأردنية
83	الفصل الخامس
83	الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
83	المبحث الأول: أثر النفقات العامة في الانتاج
84	أولاً: الآثار غير المباشرة
84	ثانياً: الآثار المباشرة
88	المبحث الثاني: أثر النفقات في الاستقرار الاقتصادي
90	المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام في توزيع الدخل القومي

الباب الثاني الإيرادات العامة

95

الفصل الأول

إيرادات أملاك الدولة

100

المبحث الأول: الدومن العقاري

101

المبحث الثاني: الدومن التجاري والصناعي

103

المبحث الثالث: الدومن المالي

104

الفصل الثاني

الرسم

106

المبحث الأول: تعريف الرسم وبيان عناصره

106

أولاً: الصفة النقدية للرسم

107

ثانياً: الصفة الجبرية للرسم

108

ثالثاً: الرسم مقابل خدمة خاصة

109

المبحث الثاني : التاسب بين كلفة الخدمة ومبلغ الرسم

110

المبحث الثالث: المقارنة بين الرسم والثمن العام

الفصل الثالث

الضرائب

119

المبحث الأول: التعريف بالضريبة

119

أولاً: تعريف الضريبة

119

1. الضريبة فريضة نقدية

120

2. الضريبة فريضة إجبارية

122

3. الضريبة فريضة ذات أهداف

123

4. الضريبة فريضة بدون مقابل

124

5. الضريبة فريضة نهائية

124

ثانياً: التفرقة بين الضريبة والرسم

125

ثالثاً: القواعد الأساسية للضريبة

126

1. قاعدة العدالة

127

2. قاعدة الملاعنة

128

3. قاعدة الاقتصاد

129

4. قاعدة اليقين

132

المبحث الثاني : التنظيم الفني للضريبة

132

أولاً: وعاء الضريبة

134

1. الضرائب على الأشخاص والضرائب على الأموال

136

2. الضريبة الواحدة والضرائب المتعددة

139

3. الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

148

ثانياً: سعر الضريبة

148

1. التطور التاريخي لسعر الضريبة

150	2. طرق تحديد سعر الضريبة
161	3. الوضع في التشريع الأردني
163	ثالثاً: تقدير الضريبة.....
163	1. الواقعة المنشئة للضريبة
166	2. طرق تقدير وعاء الضريبة.....
166	أ. أسلوب التقدير عن طريق الإقرار (التقدير عن طريق ذاته "الإقرار")
168	ب. التقدير بواسطة الإدارة الضريبية
168	- التقدير الإداري المباشر.....
170	- التقدير الغير مباشر.....
172	ج. الإقرار بواسطة الآخرين.....
172	3. تحصيل الضريبة.....
177	رابعاً: التهرب من الضريبة.....
186	المبحث الثالث: العدالة الضريبية
186	أولاً: مفهوم بالعدالة الضريبية
192	ثانياً: وسائل تحقيق العدالة الضريبية
192	1. المساواة أمام الضرائب
197	2. عمومية الضريبة
201	3. شخصية الضريبة
203	4. فرض الضريبة على الدخل الصافي
215	5. التمييز بين الدخول عند فرض الضريبة
216	6. التصاعد في سعر الضريبة
219	7. الازدواج الضريبي
243	المبحث الرابع: أنواع الضرائب
243	أولاً: الضرائب المباشرة
243	1. الضريبة على الدخل
252	2. الضريبة على رأس المال
255	ثانياً: الضرائب غير المباشرة (الضرائب السلعية)
263	ثالثاً: الضرائب على التداول والتصرفات
264	المبحث الخامس: اقتصadiات الضرائب
264	أولاً: الضرائب على الانتاج
265	ثانياً: أثر الضرائب في الاستهلاك والإدخار
266	ثالثاً: أثر الضرائب في تحقيق الاستقرار
269	الفصل الرابع
269	القروض العامة
269	المبحث الأول: التعريف بالقروض العامة
269	أولاً: القرض في الفكر المالي
271	ثانياً: تعريف القرض

273	ثالثاً: المقارنة بين الضريبة والقرض
274	المبحث الثاني: أنواع القروض
274	أولاً: القروض الإجبارية والقروض الاختيارية
275	ثانياً: القروض الخارجية والقروض الداخلية
277	ثالثاً: قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل
279	المبحث الثالث: التنظيم الفنى للقروض العامة
279	أولاً: نظام إصدار القروض العامة
285	ثانياً: انقضاء القروض العامة
291	المبحث الرابع: آثار القروض العامة
292	أولاً: الآثار الاقتصادية للقروض
297	ثانياً: الآثار الاجتماعية للقروض
299	المبحث الخامس: المقدرة الافتراضية القومية
299	أولاً: المفهوم
299	ثانياً: العوامل المؤثرة على المقدرة الافتراضية القومية
301	الفصل الخامس
	الإصدار النقدي الجديد (التضخم)
305	الفصل السادس
	الإعانات المالية

القسم الثاني

القانون المالي الموازنة العامة للدولة

9

319	الباب الأول
	التعريف بالموازنة العامة
321	الفصل الأول
	مفهوم الموازنة
322	المبحث الأول: تعريف الموازنة
326	المبحث الثاني: التفرقة بين الموازنة العامة وغيرها من الوثائق المالية
326	1. الموازنة العامة وميزانية المشروعات
326	2. الموازنة العامة والميزانية القومية والحسابات القومية
326	3. الموازنة العامة والحساب الختامي
327	4. الموازنة العامة وميزانية الأسرة
327	5. الموازنة العامة وموازنة المدفوعات
327	6. الموازنة العامة وميزان النقدية
328	المبحث الثالث: أهداف الموازنة العامة
328	أولاً: الأهداف الاقتصادية
329	ثانياً: الأهداف الاجتماعية
329	ثالثاً: الأهداف المالية

329	رابعاً: الأهداف السياسية
331	الفصل الثاني مبادئ الموازنة وقواعدها
332	المبحث الأول: سنوية الموازنة
339	المبحث الثاني: مبدأ شمول الموازنة
341	المبحث الثالث: وحدة الموازنة
349	المبحث الرابع: مبدأ توازن الموازنة
الباب الثاني تحضير الموازنة العامة	
351	الفصل الأول
354	السلطة المسؤولة عن إعداد الموازنة
354	المبحث الأول: مسؤولية السلطة التشريعية في إعداد الموازنة
355	المبحث الثاني: مسؤولية السلطة التنفيذية
355	أولاً: مبررات حصر المسؤولية بالسلطة التنفيذية
356	ثانياً: الجهة المختصة في السلطة التنفيذية في إعداد الموازنة
358	الفصل الثاني
358	أساليب وإجراءات تحضير الموازنة
358	المبحث الأول: القواعد التنظيمية والتوجيهية
361	المبحث الثاني: القواعد الفنية المتبعه في التقدير
365	المبحث الثالث: تشريع الموازنة
369	الفصل الثالث
369	تنفيذ الموازنة ومتابعتها
369	المبحث الأول: تنفيذ الموازنة
377	المبحث الثاني: متابعة تنفيذ الموازنة
الباب الثالث الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة	
381	الفصل الأول
384	الرقابة من حيث توقيتها
387	الفصل الثاني
387	الرقابة من حيث مصدرها
390	الفصل الثالث
390	تقويم الموازنة العامة
394	الفصل الرابع
394	الرقابة على تنفيذ النفقات في الأردن
394	المبحث الأول: الرقابة الإدارية على تنفيذ النفقات العامة
397	المبحث الثاني: الرقابة التشريعية
397	المبحث الثالث: الرقابة المستقلة على تنفيذ الموازنة العامة
400	المصادر